



شكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صالح النقشبendi وعمرود صلاح التميمي وبخيال شمشون قس كوركيس وحسين أبو النمن المازوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله المقدم الحقوقى على حسين عبد .
المميز عليه - المدعى - / حسين هاتي منعم - وكيله المحامى محمد جاسم الجبوري .

الادعاء

الدعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان منتسباً في الجيش العراقي المنحل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ تطوع للعمل في صفوف مديرية شرطة بابل بموجب أوامر إدارية صادرة من محافظة بابل وبتحول من قيادة قوات التحالف للمحافظين بموجب الأمر الإداري المرقم (١٦٣٥) في ٢٠٠٣/٧/٣١ وثبت على ملاك وزارة الداخلية عام ٢٠٠٦ وقد رفضت الوزارة احتساب خدمته من تاريخ المباشرة وأصرت على احتسابها من تاريخ صدور أمر تثبيته رغم وجود أوامر ديوانية صدرت لاحقاً تؤكد على احتساب الخدمة من تاريخ المباشرة ومنها الأمر الديواني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩ . تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢ وتم الرد عليه بالرفض في ٢٠١١/٧/٢١ . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٨ طالباً الحكم باحتساب خدمته من تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ ولغاية ٢٠٠٦/٢/١ لأغراض الخدمة والترقية والتقاعد ونتيجة المراعاة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢ وبعد الاستدلالات (٢٨٩) في ٢٠١١/٧/١٦ الحكم باتفاق الأطراف الإداري المرقم (٦١٥٦٩) في ٢٠١١/٧/١٦ - محل الطعن - يقدر تعلق الامر بالدعى الصادر



من المدعى عليه إضافة لوظيفته وإلزامه باحتساب خدمة المدعى للفترة المقصورة بين تعينه في (٢٠٠٣/٧/٢١) وتنبيهه في (٢٠٠٦/٤/١) لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد .
طعن وكيل المميز (المدعى عليه) إضافة لوظيفته بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا
بموجب لاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٥/٣٠ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

الفقرة:

لدى التتفيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييري مقدم ضمن المدة القانونية قرر قوله شكلاً . ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون لما أستند إليه من أسباب ، ذلك ان المدعى يطعن بالامر الإداري الصادر من المدعى عليه إضافة لوظيفته المرقم (٦١٥٦٩) في ٢٠١١/٧/١٦ قدر تطبيق الامر بالدعوى المتضمن الاعتذار عن احتساب خدمة المدعى من تاريخ صدور الامر بال المباشرة أي من تاريخ تعينه في ٢٠٠٣/٧/٢١ لغاية تاريخ تنبيهه في ٢٠٠٦/٤/١ ، وحيث قد ثبتت ان المدعى قد يباشر في احدى الدوائر التابعة للمدعى عليه إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ واستمر في خدمته دون انقطاع الى ان تم تنبيهه على الملاك الدائم ، وحيث ان تنبيه المدعى بوظيفته لا يعتبر تعييناً جديداً وإنما هو تنبيه لواقعة قانونية سبقته وهي واقعة التعيين فيكون التثبيت والحلة هذه كائناً لتلك الواقعه وليس منشأ لها ، ذلك ان المدعى اكتسب مرتبه القانوني بصدور الامر الإداري بالتعيين وفق الاصول عليه يكون قرار المدعى عليه إضافة لوظيفته بالامتناع عن احتساب خدمة المدعى للفترة ما بين التعيين والتنبيه لاساس له من القانون ويستوجب إلغائه ، عليه وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد قضت بحكمها العيير بإلغاء الامر الإداري المرقم (٦١٥٦٩) في ٢٠١١/٧/١٦ وقد تطبيق الامر بالدعوى وإلزام المدعى عليه إضافة لوظيفته باحتساب خدمة المدعى للفترة المقصورة بين تاريخ التعيين في ٢٠٠٣/٧/٢١ ولغاية تاريخ التثبيت في ٢٠٠٦/٤/١ لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد فيكون حكمها صحيحاً وموافقاً للقانون



عليه قرار تصديق ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق
في ٢٠١٢/٧/١٧.

محدث محمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا